الأمم المتحدة

A/63/L.75

الجمعية العامة

Distr.: Limited
6 July 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٤٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في نيويورك، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وإلى اعتماد المؤتمر للوثيقة الختامية،

تقرر تأييد الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المرفقة مع هذه الوثيقة.

060709 060709 09-39161 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

نحن رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين، وقد اجتمعنا في نيويورك في الفترة من ٢٤-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

١ - نرى أن العالم يواجه أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ الكساد الكبير. فالأزمة التي بدأت داخل المراكز المالية الرئيسية في العالم وأخذت معالمها تتكشف طالت الاقتصاد العالمي بأسره متسببة في آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية شديدة الوطأة. وإننا ليساورنا قلق بالغ إزاء وقعها الضار على التنمية. فهذه الأزمة تؤثر بشكل سلبي على البلدان كافة، لا سيما البلدان النامية، وتهدد سبل عيش الملايين ورفاههم وفرصهم في التنمية. والواقع أنها لم تسلط الضوء فحسب على مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي طال عليها الأمد، بل أدت أيضا إلى تكثيف جهود إصلاح وتعزيز النظام والهيكل الماليين الدوليين. والتحدي الماثل أمامنا هو أن نكفل تناسب إجراءات ووسائل التصدي للأزمة مع حجمها وعمقها ودرجة إلحاحها وتوافر التمويل الكافي لها وتنفيذها على وجه السرعة وتنسيقها بالشكل المناسب على الصعيد الدولي.

٢ - ونؤكد من جديد مقاصد الأمم المتحدة المبينة في ميثاقها ومن بينها ''تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية'' و ''جعل الأمم المتحدة مرجع لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراج هذه الغايات المشتركة''. وفي مواجهة التحديات الراهنة تغدو لمبادئ الأمم المتحدة أهمية خاصة. فالأمم المتحدة، بفضل ضمها في عضويتها لبلدان العالم وبحكم شرعيتها، هي أفضل من يشارك في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وزيادة فعالية أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين. ومؤتمر الأمم المتحدة جزء من جهدنا الجماعي على طريق التعافي. فهو ينطلق مما تضطلع به بالفعل جهات فاعلة شتى في مختلف المحافل ويسهم فيه وهو يهدف إلى دعم العمل في هذا المجال مستقبلا وكفالة القيام به في ظل الاستنارة وتوفير الزخم السياسي اللازم له. ويسلط هذا المؤتمر الضوء، أيضا، على أهمية دور الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية الدولية.

٣ - إن البلدان النامية لم تتسبب في الأزمة الاقتصادية والمالية، ومع ذلك هي التي تنوء بأشد أضرارها. وقد بات التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق في السنوات الأخيرة، لا سيما في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية الدولية مهددا في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا. ولا بد من تأمين هذا التقدم

الذي تأسس في جانب منه على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في فترة ما في بلدان عديدة ومن تعزيزه في مواجهة الأخطار التي تنطوي عليها الأزمة. ويجب أن نسترشد في جهودنا بضرورة معالجة التبعات الإنسانية للأزمة، ألا وهي: ازدياد عدد الفقراء والضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال الذين يعانون ويموتون من الجوع وسوء التغذية ومن الأمراض الممكن الوقاية منها وعلاجها؛ واتساع معدل البطالة؛ وتقلص إمكانيات الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية؛ وعدم كفاية الحماية الاجتماعية في بلدان عديدة في الوقت الراهن. كما أن المرأة تفتقر إلى الدخل المأمون وتعاني من ازدياد أعباء رعاية الأسرة. ولهذه التبعات تحديدا تداعيات خطيرة في مجال التنمية تمس الأمن البشري للمتضررين. ومن ثم فالتعافي على الصعيد العالمي المتوخى فيها الإنصاف يستلزم من البلدان كافة مشاركة كاملة في تحديد السبل المناسبة للتصدي للأزمة.

٤ - وعلى الرغم من تضرر جميع البلدان من الأزمة المالية والاجتماعية، تجدر مراعاة تباين آثار الأزمة وما تنطوي عليه من تحديات بالنسبة لمختلف فئات البلدان النامية. فجهود تلك البلدان لتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عيها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، باتت مهددة بقدر أكبر من جراء الأزمة. وإننا يساورنا القلق بوجه خاص إزاء أثر الأزمة على البلدان التي لديها ظروف خاصة، ومن بينها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية والبلدان الخارجة من نزاع. ويساورنا القلق بالمثل إزاء التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل في مجال التنمية. فبالنسبة لتلك البلدان جميعا، تمثل الأزمة تحديات فريدة لجهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية، ومن ثم لا بد أن تُراعى في الجهود الجماعية للتصدي للأزمة، الاحتياجات الخاصة لهذه الفئات المختلفة من البلدان النامية وهي تتعلق بفرص التبادل التجاري والوصول إلى الأسواق؛ والحصول على التمويل الكافي وعلى تمويل بشروط ميسرة؛ وبناء القدرات؛ وتعزيز الدعم المقدم لأغراض تحقيق التنمية المستدامة؛ والحصول على مساعدات مالية وتقنية؛ والقدرة على تحمل عبء الديون؛ وتدابير تيسير التبادل التجاري؛ وتطوير البنية التحتية؛ والسلام والأمن؛ والأهداف الإنمائية للألفية؛ والتزاماتنا الدولية السابقة في مجال التنمية.

٥ - إن السلام والاستقرار والرخاء أمور متلازمة لا انفصام لها. والاقتصاد المعولم الذي يميز عصرنا هذا يربط الأمم كافة كلٍ بالأخرى على نحو أوثق من أي وقت مضى. ومن ثم فاتساع نطاق الأزمة ليشمل العالم بأسره يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة ومنسقة لمعالجة أسبابها وتخفيف وطأتها وتعزيز أو إنشاء الآليات الضرورية للمساعدة على منع نشوب أزمات مماثلة في المستقبل.

٦ - وهذا المؤتمر علامة فارقة يمثل في التزام مستمر ومتضافر من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معالجة الأزمة وآثارها على التنمية. واليوم، توصلنا إلى توافق عالمي في الآراء حول سبل التصدي لهذه الأزمة وقمنا بترتيب أولويات الإجراءات اللازمة وحددنا دورا واضحا للأمم المتحدة. ونحن إذ فعلنا ذلك إنما ننشد صالح الأمم كافة ونبتغي تحقيق تنمية اقتصادية يتسع فيها المجال بقدر أكبر للجميع وتتسم بمزيد من الإنصاف والتوازن وتكون أكثر توجها نحو التنمية وتتوافر فيها مزيد من مقومات الاستدامة بما يساعد على قهر الفقر والظلم.

حالة الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن

٧ - ترتبط هذه الأزمة بأزمات وتحديات عالمية متعددة ومترابطة مثل ازدياد انعدام الأمن الغذائي وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ وعدم إحراز نتائج حتى الآن في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقدان الثقة في النظام الاقتصادي الدولي. والواقع أن الاقتصاد العالمي تراجع بمعدلات تفوق الكثير من التقديرات الأولى ومن المتوقع أن يأتي التعافي بالتدريج وبصورة متباينة. وبينما لا تزال بعض البلدان تشهد نموا إيجابيا، وإن كان بمعدلات أبطأ كثيرا، تفيد آخر تقديرات أعدتها الأمم المتحدة بأن الناتج المحلي العالمي سيهبط بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ مما يعد أول انخفاض من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية. وتنذر الأزمة بعواقب وخيمة على البشر والتنمية، فملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم يفقدون عملهم ودخلهم ومدخراتهم ومنازلهم. وفي تقدير البنك الدولي يفوق عدد الذين دخلوا في دوامة الفقر المدقع ٥٠ مليون نسمة أكثرهم من النساء والأطفال. وتتوقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تسهم الأزمة في ارتفاع عدد من يعانون من الجوع ونقص التغذية إلى مستوى غير مسبوق يتجاوز بليون نسمة.

آثار الأزمة

٨ - أحدثت الأزمة آثارا خطيرة واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم وإن كانت متباينة أو أدت إلى تفاقم هذه الآثار. ومنذ أن بدأت الأزمة أفادت دول عديدة بتعرضها لآثار سلبية تختلف في شدتها حسب البلد والمنطقة ومستوى التنمية وتشمل ما يلي:

- زيادات سريعة في معدلات البطالة والفقر المدقع
- تباطؤ معدل النمو وانكماش الاقتصاد
- آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات

- تقلص مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي
- تقلبات حادة في أسعار الصرف
- تزايد العجز في الميزانية وهبوط إيرادات الضرائب وتقلص الوعاء الضريبي
- انكماش التجارة العالمية
- ازدياد تقلب أسعار السلع الأساسية الرئيسية وهبوطها
- انخفاض التحويلات إلى البلدان النامية
- انخفاض إيرادات السياحة بشكل حاد
- هروب رؤوس الأموال الخاصة بصورة مكثفة
- تقلص فرص الحصول على ائتمانات والتمويل التجاري
- انخفاض ثقة الجمهور في المؤسسات المالية
- تقلص القدرة على تعهد شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير خدمات اجتماعية أخرى مثل الخدمات الصحية والتعليمية
- ازدياد معدل وفيات الرضع والأمهات أثناء النفاس
- انهيار أسواق الإسكان.

أسباب الأزمة

٩ - العناصر المحركة للأزمة المالية والاقتصادية عناصر معقدة متعددة الأوجه. ونحن نسلّم بأن العديد من الأسباب الرئيسية للأزمة يرتبط بمواطن ضعف واختلالات عامة أسهمت في تراجع أداء الاقتصاد العالمي. ومن بين العوامل الرئيسية التي أفضت إلى الحالة الراهنة عدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي وافتقارها إلى التنسيق وعدم كفاية الإصلاحات الهيكلية، الأمر الذي أسفر عن نتائج تتعذر استدامتها على صعيد الاقتصاد الكلي في العالم. ومما زاد من حدة هذه العوامل القصور الشديد في وضع ضوابط للقطاع المالي والإشراف عليه ومتابعة نشاطه ومراقبته وعدم كفاية آليات الإنذار المبكر. وقد أدت أوجه القصور التنظيمية هذه التي زادها سوءا الإفراط في الاعتماد على آليات تنظيم الأسواق لنفسها وانعدام الشفافية والنزاهة المالية والسلوك غير المسؤول عموما إلى المغالاة في المجازفة وارتفاع أسعار الأصول على نحو يتعذر استمراره وممارسة الضغوط بشكل غير مسؤول وارتفاع معدلات الاستهلاك الذي تغذيه سهولة الحصول على القروض وتضخم أسعار الأصول. ولم تقدر

جهات التنظيم المالي والجهات القائمة على وضع السياسات المالية والمؤسسات المالية حجم المخاطر التي يواجهها النظام المالي بالكامل، أو لم تفطن إلى مدى اتساع نطاق قلة المنع الاقتصادية وامتداد آثارها عبر الحدود. كما أن عدم التركيز بقدر كاف على التنمية البشرية المنصفة أسهم في إيجاد تفاوتات لا يستهان بها فيما بين البلدان والشعوب. وثمة مواطن ضعف أخرى ذات طابع عام أسهمت هي الأخرى في الأزمة التي يتسع نطاقها بشكل يستدل منه على الحاجة إلى تدخل الحكومات على نحو أكثر فعالية لكفالة التوازن السليم بين مصالح السوق والصالح العام.

التصدي للأزمة

١٠ - إن الأزمة تشملنا جميعا. ولئن كانت المسؤولية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد تقع على عاتقه في المقام الأول، فسوف نواصل جميعا العمل يدا واحدة على التصدي للأزمة على الصعيد العالمي بصورة منسقة وشاملة، كل وفقا لقدراته ومسؤولياته. ولقد كانت الأولوية الفورية هي تحقيق استقرار الأسواق المالية واستعادة الثقة فيها ووقف هبوط الطلب والانكماش. واتُخذت بالفعل إجراءات حاسمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتدعيم النظام المالي الدولي. إلا أنه يلزم، في الوقت نفسه، اتخاذ إجراءات قوية وعاجلة للتصدي لأثر الأزمة على أشد فئات السكان ضعفا والمساعدة على تحقيق نمو قوي واستئناف التقدم صوب أهدافنا الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم يلزم أن توضع تحت تصرف البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، حصة كافية من أي موارد إضافية - سواء كانت سيولة قصيرة الأجل أو تمويل إنمائي طويل الأجل. ومع أن الأزمة ما زالت شديدة الوطأة على شعوب العالم، ففي اعتقادنا أن تمثل فرصة لإحداث تغيير ذي شأن. ولذا، لا بد من أن نركز، ونحن ماضين على طريق التصدي للأزمة، على إيجاد فرص عمل وزيادة الرفاه وتعزيز إمكانيات الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية وتصحيح أوجه وجه الاختلال، ووضع وتنفيذ نهج للتنمية يمكن استدامتها من الناحيتين البيئية والاجتماعية وبلورة منظور جنساني قوي. ولا بد أيضا من إرساء أسس وطيدة لعولمة قوامها الإنصاف يستفيد منها الجميع وتتوافر فيها مقومات الاستدامة وتدعمها التعددية المتجددة. ونحن على ثقة من أننا سنخرج من هذه الأزمة أشد صلابة وأقوى عزما وأكثر اتحادا.

ضرورة التحرّك بشكل فوري وحاسم

١١ - نحن ملتزمون بأن نعمل يدا واحدة من أجل التصدّي للأزمة على نحو منسّق وشامل على الصعيد العالمي، وأن نتخذ إجراءات ترمي إلى تحقيق جملة أمور منها ما يلي:

- استعادة الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع
- صون المكاسب الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية
- إمداد البلدان النامية بما يكفيها من دعم لمعالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة، وذلك لحماية المكاسب الاقتصادية والإنمائية التي تحقّقت إلى الآن بعد أن بُذلت في سبيلها جهود مضنية ولاستغلال تلك المكاسب، بما في ذلك ما يجري إحرازه من تقدّم نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية
- ضمان قدرة البلدان النامية على تحمّل أعباء الديون في الآجال الطويلة
- السعي إلى إمداد البلدان النامية بالموارد الإنمائية الكافية دون مشروطيات لا مبرر لها
- إعادة بناء الثقة في القطاع المالي وممارسة أنشطة الإقراض من جديد
- تعزيز التجارة والاستثمار المفتوحين وتنشيطهما ونبذ الحمائية
- المساعدة على تحقيق انتعاش مستدام وشامل للجميع وغير ضار بالبيئة، وتوفير الدعم المستمر للجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التنمية المستدامة
- تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي للأزمة الاقتصادية وأثرها على التنمية
- إصلاح وتعزيز النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين، حسب الاقتضاء، بحيث يتكيّفا مع التحديات الراهنة
- تعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع الصُعُد، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والأسواق المالية
- معالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة.

مجالات التحرّك

جعل الإجراءات التنشيطية مفيدة للجميع

١٢ - في إطار محاولة محاربة الآثار المباشرة للأزمة، جرى بالفعل اتخاذ عدد من الإجراءات للتصدي للأزمة على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي. ومع تقديرنا لهذه الجهود، فإننا نشجع على زيادة التعاون والتنسيق بين البلدان فيما تتخذه من إجراءات مالية واقتصادية. ودعم التنمية جزء أساسي لا يتجزأ من حل الأزمة العالمية، وذلك من خلال جملة أمور

منها الإجراءات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نشجّع البلدان، على أن تتجنب لدى تنفيذ تدابيرها التنشيطية الوطنية، أي شكل من أشكال الحمائية، وتتفادى الأضرار التي قد تلحق ببلدان ثالثة، ولا سيما البلدان النامية.

١٣ - ونحن نشجع البلدان التي يتسع لديها المجال لاتخاذ إجراء تنشيطي مالي على القيام بذلك، على أن تضمن أيضا الاستدامة المالية في الأجل الطويل. ونشجّع أيضا فرادى البلدان على تكييف إجراءات تصدّيها للأزمة وفقا لظروفها الخاصة، وعلى استغلال كل ما يتيسر لديها من إمكانيات في تعبئة الموارد المحلية.

١٤ - وفي حين أن عددا من البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة قد نفّذ مجموعات من الإجراءات التنشيطية، فإن معظم البلدان النامية في العالم لا تتيح له أوضاعه المالية أي مجال لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية لمحاربة آثار الأزمة وحفز الانتعاش. كما يواجه كثير منها نقصا في العملات الأجنبية. وللتصدي للأزمة بصورة وافية، ستحتاج البلدان النامية إلى حصة أكبر من أي موارد إضافية - سواء الأموال السائلة في الأجل القصير أو التمويل الإنمائي في الأجل الطويل. ونحن ندعو إلى النظر في وضع آليات لضمان توفير الموارد الكافية للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا. ونؤكد على وجوب ألا تُثقل البلدان النامية أكثر ممّا ينبغي بالأعباء المالية من جرّاء الأزمة وآثارها.

١٥ - ولا ينبغي أن تحرم البلدان النامية التي تواجه نقصا حادا وخطيرا في احتياطيات النقد الأجنبي بسبب تداعيات الأزمة التي تؤثر سلبا على حالة موازين المدفوعات لديها، من حقها في اتخاذ التدابير التجارية الدفاعية وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، وفي القيام، كملاذ أخير، بفرض قيود مؤقتة على رؤوس الأموال والتفاوض من أجل التوصّل إلى اتفاقات بين المدينين والدائنين تسمح للمدين بالتوقّف مؤقتا عن تسديد الديون، وذلك لمساعدتها على التخفيف من الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

١٦ - ونحن نقدر قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في لندن في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والتزامها بتوفير مبلغ إضافي قدره ١,١ تريليون من دولارات الولايات المتحدة للبرنامج الهادف إلى تنشيط الاقتصاد العالمي. وسيوضع جزء كبير من هذه الأموال تحت تصرّف الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وستُوجّه حصة محدودة من هذه الموارد (٥٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة) إلى البلدان المنخفضة الدخل تحديدا. ونحن نهيب بمجموعة العشرين أن تواصل النظر في تلبية الاحتياجات المالية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل. كما نهيب ببلدان مجموعة العشرين جميعها أن تفي بالتزاماتها وأن ترصد

تنفيذها. وبينما نعترف بالقرارات التي اتُّخذت في مجموعة العشرين، فإننا عاقدون العزم على تعزيز دور الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك دورها التنسيقي.

١٧ - ويجب أن يكون لدى البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات للتصدّي للأزمة تكون محدّدة الهدف ومصمّمة وفقا لظروف كل منها. ونحن ندعو إلى تبسيط المشروطيات بحيث تكون مناسبة التوقيت ومصمّمة تبعا للاحتياجات ومحدّدة الهدف وداعمة للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية. ونشير في هذا السياق إلى التحسّن الذي حدث مؤخرا في إطار الإقراض الخاص بصندوق النقد الدولي من خلال جملة أمور منها تحديث المشروطيات واستحداث صكوك أكثر مرونة، من قبيل خطوط الائتمان المرنة، باعتبار ذلك خطوة جديرة بالترحيب. ولا ينبغي للبرامج الجديدة والجارية أن تنطوي بلا مبرّر على مشروطيات مسايرة للدورة الاقتصادية. ونهيب بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تمضي قدما في تقديم المساعدة المرنة والتساهلية والمدفوعة مقدّماً وبسرعة بهدف مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على معالجة الثغرات التمويلية. ويتعيّن على تلك المصارف أن تتأكد، عند القيام بذلك، من تطبيق الضمانات المتفق عليها لكفالة استقرارها المالي.

١٨ - ونتيجة لتزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية في عالمنا هذا المتجه نحو العولمة، ولنشوء أنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على القواعد الموضوعة، كثيرا ما تكون الآن مساحة التحرّك في مجال تقرير السياسات الاقتصادية الوطنية، أو بعبارة أخرى نطاق السياسات المحلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، محكوما بالضوابط الدولية والالتزامات والاعتبارات المتصلة بالأسواق العالمية. ونحن ندرك أن هذه الأنظمة والضوابط والالتزامات والاعتبارات تشكّل تحديات للعديد من البلدان النامية التي تسعى إلى بلورة تحركاتها الوطنية للتصدّي للأزمة المالية والاقتصادية. وندرك أيضا أن الكثير من البلدان النامية قد طالب بإتاحة الفرصة له للتمتع بقدر أكبر من المرونة في تقرير السياسات داخل نطاق هذه المحدّدات باعتبار أن هذه المرونة عنصر ضروري للخروج من الأزمة ومعالجة الشواغل الخاصة بكل بلد على حدة، والتي تشمل، فيما تشمل، الآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة، وصون التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والاستفادة على نحو فعّال من التسهيلات الممنوحة فيما يتصل بالائتمان والسيولة، وتنظيم الأسواق والمؤسسات والصكوك المالية المحلية وتدفقات رأس المال، واتخاذ قدر محدود من التدابير التجارية الدفاعية. ولكل حكومة أن تقيّم العلاقة التبادلية بين المكاسب التي ستعود

عليها إن قبلت القواعد الدولية من جهة، والمحدّدات التي تُفرض عليها من جرّاء فقدان حرّية الحركة في مجال تقرير السياسات من جهة أخرى.

١٩ - ونحن ندرك أن الحوكمة الرشيدة أمر له أهميته على الدوام، شأنه شأن الملكية الوطنية للسياسات والاستراتيجيات. ونحن ملتزمون بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية على جميع المستويات - فهي من العوامل الرئيسية المحدّدة لمستويات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل. كما أننا ملتزمون بتسريع وتيرة عملنا الجماعي الهادف إلى الخروج من الأزمة من خلال تحسين الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز الحوكمة. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول التي لم تصدّق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو إليها على النظر في القيام بذلك، وندعو جميع الدول الأطراف إلى تنفيذ الاتفاقية بصرامة.

٢٠ - وتختلف تأثيرات الأزمة باختلاف المناطق الإقليمية ودون الإقليمية وباختلاف البلدان. وقد أدى تباين التأثيرات إلى زيادة تعقّد هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وتعزيز التنمية البشرية. ونظرا لمعرفة كل مؤسسة إقليمية ودون إقليمية بالاحتياجات التي تخص منطقتها تحديدا، فإننا نلاحظ ما لجهود التعاون الإقليمية ودون الإقليمية من قيمة في مواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية، ونشجّع على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي مثلا من خلال المصارف الإنمائية دون الإقليمية والترتيبات التجارية والترتيبات الخاصة باحتياطيات العملات، وغيرها من المبادرات الإقليمية، حيث تشكل هذه المبادرات إسهاما في التحرّك المتعدد الأطراف للتصدي للأزمة الراهنة، وإسهاما في تحسين القدرة على مواجهة ما قد ينشب من أزمات في المستقبل.

احتواء آثار الأزمة وتحسين القدرة العالمية على مواجهة الأزمات مستقبلا

٢١ - لا يقتصر تأثير هذه الأزمة على القطاعات الاقتصادية والمالية فحسب. فنحن ندرك الآثار الإنسانية والاجتماعية للأزمة والتحديات التي ينطوي عليها التصدي لها. وينبغي أن تُراعى في تدابير تخفيف حدة الأزمة على المدى القصير الأهداف الطويلة الأجل، لا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر؛ والتنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة، والطاقة النظيفة والمتجددة؛ والأمن الغذائي؛ والمساواة بين الجنسين؛ والصحة؛ والتعليم؛ والنمو الاقتصادي المتواصل، بما في ذلك العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. ويُعد تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي القائمة، وإنشاء شبكات جديدة، حيثما تدعو الحاجة، وحماية أوجه الإنفاق الاجتماعية، أمورا مهمة للنهوض بالتنمية التي تتمحور حول الناس، ولمعالجة الآثار البشرية والاجتماعية للأزمة. ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق أهدافنا الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في الوقت المقرر.

٢٢ - إن توثيق التعاون وتقوية الشراكة بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ومصارف التنمية الإقليمية، والبنك الدولي، ورفع مستوى جهودها يمكن أن يعالج على نحو فعال احتياجات أكثر الفئات تضررا، وضمان أن لا يجري تجاهل محنتهم. ونحن ندعو إلى تعبئة موارد إضافية من أجل توفير الحماية الاجتماعية وكفالة الأمن الغذائي والتنمية البشرية من خلال جميع مصادر تمويل التنمية، بما فيها المساهمات الثنائية الطوعية، ومن أجل توطيد الأساس لانتعاش اقتصادي واجتماعي مبكر ومستدام في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وينبغي أن توجه تلك الموارد الإضافية عن طريق المؤسسات القائمة، مثل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق وإطار مساندة الضعفاء اللذين اقترح البنك الدولي إنشائهما، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا. وينبغي أن تقدم هذه الأموال، بما في ذلك أموال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس يمكن التنبؤ به. وعلاوة على ذلك، فإننا إزاء الوجود الميداني الواسع النطاق لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، نشدد على أهميته في دعم الأنشطة المضطلع بها على المستوى القطري للتخفيف من آثار الأزمة في البلدان النامية.

٢٣ - ونحن نتعهد بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على أداء ولايتها الإنمائية. ولصناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة، كل وفقا لولايته، دور هام تقوم به في النهوض بالتنمية وحماية المكاسب الإنمائية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وهي العملية التي باتت مهددة من جراء الأزمة الاقتصادية الراهنة. وينبغي للأمم المتحدة أن تغتنم الظروف الاقتصادية الراهنة، باعتبارها فرصة لمضاعفة جهودها لتحسين كفاءة وفعالية برامجها الإنمائية لدعم الاتساق على نطاق المنظومة. ونحن ندرك الدور الفريد الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها محفلا شاملا للجميع، من أجل زيادة فهم للآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة على نحو أفضل ووضع الإجراءات المناسبة للتصدي لها.

٢٤ - ونحن نقر بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة تنطوي على إمكانية ازدياد الحاجة إلى الموارد من أجل المساعدة الإنسانية في البلدان النامية. ونشدد على ضرورة اتخاذ تدابير لضمان موارد كافية للتعاون الدولي في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

٢٥ - لقد أثرت الأزمة بشدة على التجارة الدولية في معظم البلدان، لا سيما في البلدان النامية. وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، تشمل هذه الآثار، من بين جملة أمور، هبوط الصادرات، وخسارة في عائدات التصدير، وتقلص إمكانية الحصول على التمويل التجاري، وانخفاض الاستثمار الموجه للتصدير والهياكل الأساسية، وانخفاض الإيرادات المالية، ومشاكل في ميزان المدفوعات. ونحن نتعهد بأن نقاوم جميع النزعات الحمائية، وأن نصحح أي تدابير

حمائية اتخذت بالفعل. وفي الوقت ذاته، نعترف بحق البلدان في الاستفادة الكاملة من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في منظمة التجارة العالمية. ومن المهم أن نساهم في الجهود التي تبذلها منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات المختصة لرصد التدابير الحمائية والإبلاغ عنها، بما في ذلك رصد مدى تأثيرها على البلدان النامية والإفادة عن ذلك.

٢٦ - ويجب علينا أيضا أن نسعى في إطار جهودنا الرامية إلى التغلب على هذه الأزمة إلى تسخير إمكانيات التجارة بصورة كاملة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بنظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وبعدم التمييز وبالإنصاف. ونؤكد مجددا أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المتواصل. وبالتالي نكرر الدعوة إلى التوصل إلى نتائج مبكرة وطموحة وناجحة ومتوازنة لجولة الدوحة، تزيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتؤدي إلى زيادة التدفقات التجارية، وتضع احتياجات البلدان النامية في الصدارة. ونرحب بالالتزام بإتاحة الفرص لأقل البلدان نموا للوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون تحديد حصص لها؛ على النحو المتفق عليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية؛ وبتفعيل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية؛ وبالقيام بموازاة ذلك بإلغاء جميع أشكال إعانات التصدير؛ وبفرض الضوابط على كل إجراءات التصدير التي لها تأثير مماثل؛ وبإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة، وفقا لولاية جولة الدوحة وإعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية؛ والوفاء بالتعهدات القائمة بشأن المعونة من أجل التجارة. ونؤكد أيضا من جديد ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية الخاص بالاقتصادات الصغيرة، الموافق عليه في إعلان الدوحة الوزاري.

٢٧ - ويُعد العمال المهاجرون من بين أكثر الفئات ضعفا في سياق الأزمة الراهنة. وقد تأثرت التحويلات المالية، التي تمثل موارد مالية خاصة كبيرة للأسر المعيشية في بلدان منشأ المهاجرين، تأثرا خطيرا بسبب ارتفاع معدلات البطالة وضعف معدل نمو الدخل بين العمال المهاجرين، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. ولتعظيم فوائد الهجرة الدولية، مع الامتثال للتشريعات الوطنية ذات الصلة والصكوك الدولية السارية، يجب أن نقاوم المعاملة الجائرة والتمييزية للعمال المهاجرين وفرض قيود غير معقولة على هجرة العمالة. فنحن ندرك مدى أهمية المساهمة التي يقدمها العمال المهاجرون لكل من بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. ونلتزم من ثم بالسماح بهجرة العمالة لتلبية احتياجات سوق العمل.

٢٨ - ويتطلب التصدي على نحو فعال للأزمة المالية الراهنة التنفيذ السريع للالتزامات القائمة فيما يتصل بتقديم المعونة. وتشتد الحاجة إلى أن تتمسك جميع الجهات المانحة

بالتزاماتها وغاياتها المحددة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، وأن تنفذ هذه الالتزامات والغايات التي تعهدت بها في مناسبات ووثائق عدة منها الإعلان بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتيري، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر قمة البلدان الثمانية المعقود في غلين إيغلز، وإعلان الدوحة، ومؤتمر البلدان العشرين المعقود في لندن. ونؤكد أن تنفيذ الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورة حاسمة، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتكريس ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بحلول ٢٠١٥، وبتكريس ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول ٢٠١٠، وكذلك بتحقيق هدف تكريس ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. ونسلِّم بأن كثيرا من البلدان المتقدمة النمو وضعت جداول زمنية لبلوغ هدف تكريس ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول ٢٠١٠. ونشجع المانحين الآخرين على العمل على وضع جداول زمنية وطنية لزيادة مستويات المعونة ضمن عملياتها لتخصيص موارد الميزانية بحلول نهاية ٢٠١٠، من أجل تحقيق الغايات المحددة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن شأن التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات أن يحقق زيادة كبيرة في الموارد المتاحة لتحقيق تقدم في خطة التنمية الدولية ويساعد البلدان النامية على تخفيف آثار الأزمة والتصدي لها على نحو أكثر فعالية وفقا لاستراتيجياتها الوطنية. وينبغي للمانحين أن يستعرضوا ما يقدمونه من مساعدات للبلدان النامية، وأن يزيدوها أو يعيدوا توجيهها عند الاقتضاء، للسماح لهذه البلدان بتخفيف آثار الأزمة والتصدي لها على نحو أكثر فعالية وفقا لاستراتيجياتها الوطنية.

٢٩ - ونشدد على أهمية مواصلة جميع الجهات الفاعلة في التنمية مساعي الإصلاح الاقتصادي وإصلاح شؤون الحكم وغير ذلك من الخطوات الهادفة إلى زيادة فعالية المعونة استنادا إلى المبادئ الأساسية التي هي السيطرة الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة الهادفة إلى تحقيق النتائج.

٣٠ - ونشجع أيضا البلدان النامية القادرة على الاستمرار في بذل جهود ملموسة لتعزيز وتفعيل مبادراتها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على القيام بذلك، وفقا لمبادئ فعالية المعونة. ونؤكد مجددا دعمنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن التعاون الثلاثي، الذي يوفر موارد إضافية تشتد إليها الحاجة لتنفيذ البرامج الإنمائية.

٣١ - ويمكن لأشكال التمويل الجديدة الطوعية والمبتكرة أن تُسهم في التصدي لمشاكلنا العالمية. ونشجع على زيادة تمويل التنمية من الموارد المتاحة، ووضع مبادرات جديدة وطوعية ومبتكرة عند الاقتضاء لتوفير مصادر إضافية مستقرة لتمويل التنمية، على أن تكمل هذه المصادرُ مصادرَ التمويل التقليدية لا أن تحل محلها، وأن تُصرف وفقا لأولويات البلدان النامية لا أن تحملها أعباء غير مناسبة. ونكرر طلبنا إلى الأمين العام أن يعد تقريراً مرحلياً بحلول الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، آخذا في اعتباره جميع المبادرات القائمة.

٣٢ - ويجب ألا تؤخر الأزمة الاستجابة العالمية الضرورية لتغير المناخ وتدهور البيئة، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تكن متباينة والقدرات الخاصة بكل من الجهات المشاركة. ونعترف بأن التصدي للأزمة يوفر فرصة لتشجيع مبادرات الاقتصاد المراعي للبيئة. ونشجع في هذا الصدد البلدان القادرة على وضع مجموعات من التدابير التنشيطية الوطنية على القيام بذلك، من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، والنمو المتواصل على المدى الطويل، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، والقضاء على الفقر. ومن المهم أن تكون المبادرات والمقترحات العالمية المراعية للبيئة شاملة للجميع وأن تعالج التحديات والفرص المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة، بما فيها تخفيف آثار تغير المناخ وتكييفها، والتمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والإدارة المستدامة للغابات. ونشجع أيضا القطاع الخاص على المشاركة في هذه المبادرات على الصعيد الوطني وفقا للاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية. ونتطلع إلى نتائج ناجحة لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، باعتباره جزءا من جهودنا الكلية لتحقيق التعافي من هذه الأزمة على نحو مراع للبيئة.

٣٣ - وتهدد الأزمة المتفاقمة بزيادة ديون البلدان النامية، وبالتالي إضعاف قدرتها على تحمل الدين. ويحد هذا الضغط المتزايد من قدرة هذه الدول على اتخاذ التدابير المالية المناسبة للتخفيف من أثر الأزمة أو على المشاركة في تمويل التنمية. ونؤكد وجوب اتخاذ التدابير المناسبة للحد من الآثار السلبية للأزمة على مديونية الدول النامية وتفادي أزمة ديون جديدة. ونؤيد بهذا الخصوص الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المرونة المتاحة ضمن إطار القدرة على تحمل الدين.

٣٤ - وندعو الدول إلى مضاعفة الجهود من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتخفيف عبء الديون، ونؤكد مسؤولية جميع الجهات المدينة والدائنة عن مسألة القدرة على تحمل الدين، ونشدد على أهمية معاملة جميع الجهات الدائنة بصورة متكافئة: وينبغي للمانحين والمؤسسات

المالية المتعددة الأطراف أيضا أن تنظر بشكل متزايد في توفير المنح والقروض بشروط ميسرة باعتبار ذلك أداتها المفضلة للدعم المالي، من أجل كفالة القدرة على تحمل الدين. وسنستطلع كذلك إمكانية اتباع نُهج معززة لإعادة هيكلة الديون السياسية استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة، وإلى المشاركة الواسعة النطاق للمدينين والدائنين، والتقاسم المتكافئ للأعباء بين المَدينين. وسنستطلع أيضا الحاجة إلى وضع إطار مهيكل بصورة أفضل للتعاون الدولي في هذا المجال وجدوى ذلك.

٣٥ - ونعترف بأن الزيادة في السيولة العالمية تؤدي دورا مفيدا في التغلب على الأزمة المالية. ولذا فإننا نؤيد وندعو بقوة إلى التنفيذ المبكر للمخصصات العامة الجديدة من حقوق السحب الخاصة البالغة ٢٥٠ مليون دولار. وندعو أيضا إلى التصديق العاجل على التعديل الرابع للنظام الداخلي لصندوق النقد الدولي الذي ينص على أن تُخصص بشكل استثنائي ولمرة واحدة حقوق سحب خاصة، على النحو الذي وافق عليه مجلس محافظي الصندوق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونعترف بالحاجة إلى مواصلة استعراض تخصيص حقوق سحب خاصة للأغراض الإنمائية. ونعترف أيضا بما تنطوي عليه حقوق السحب الخاصة الموسعة من إمكانية المساعدة على زيادة السيولة العالمية استجابة للنقص المالي العاجل الذي سببته هذه الأزمة، والمساعدة على منع الأزمات في المستقبل. وينبغي مواصلة دراسة هذه الإمكانيات.

٣٦ - وقد أدت هذه الأزمة إلى تعالي أصوات بعض الدول داعية إلى إصلاح نظام الاحتياطي العالمي القائم للتغلب على عيوبه. ونعترف بدعوة دول كثيرة إلى مواصلة دراسة الجدوى واستصواب إقامة نظام احتياطي أكثر كفاءة، بما في ذلك الوظيفة المحتملة لحقوق السحب الخاصة في أي نظام من هذا القبيل، والأدوار التكميلية التي يمكن أن تؤديها مختلف الترتيبات الإقليمية. ونعترف أيضا بأهمية السعي لتحقيق توافق الآراء بشأن نطاق مثل هذه الدراسة وتنفيذها. ونعترف بوجود مبادرات إقليمية ودون إقليمية جديدة وقائمة في مجال التعاون الاقتصادي والمالي تهدف إلى التصدي لجملة تحديات منها نقص السيولة والصعوبات التي تكتنف ميزان مدفوعات أعضاء اللجنة في الأجل القصير.

النهوض بعمليات الضبط والرصد

٣٧ - كشفت الأزمة الراهنة عن كثير من أوجه النقص في عمليات فرض الضوابط المالية والإشراف المالي على الصعيدين الوطني والدولي. ونحن نقر بالحاجة الماسة إلى توسيع نطاق هذه العمليات وزيادة كفاءتها فيما يخص جميع المراكز والوكالات والجهات الفاعلة المالية الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات المالية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية والصناديق التحوطية. كذلك من الواضح أن ثمة ضرورة لفرض ضوابط أشد إحكاما وأكثر تنسيقا على

الحوافز والصكوك الاشتقاقية وعلى التعامل في العقود الموحدة. ونحن ضد فرض شروط تنظيمية شاقة لا داعي لها، وندعو إلى وضع ضوابط فعالة لها مصداقيتها ويمكن إعمالها على جميع الأصعدة، ضمانا للشفافية المطلوبة في النظام المالي وللرقابة اللازمة عليه. فكل مؤسسة من المؤسسات المعنية لا بد وأن تخضع إلى قدر كاف ومناسب من الرقابة والضبط. ونؤكد أنه ينبغي لكل بلد من البلدان أن يضبط أسواقه ومؤسساته ووكالاته المالية ضبطا كافيا، بما يتفق وأولوياته الإنمائية وظروفه، فضلا عن التزاماته وتعهداته الدولية. ونشدد على أهمية الالتزام السياسي وبناء القدرات من أجل كفالة التنفيذ الكامل لما يتخذ من تدابير.

٣٨ - ونشدد على ضرورة كفالة أن تمتثل جميع مناطق الاختصاص الضريبي والمراكز المالية لمعايير الشفافية والضبط. ونؤكد مجددا ضرورة مواصلة العمل على تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك داخل إطار الأمم المتحدة، وذلك بوسائل من بينها التشجيع على إبرام اتفاقات الازدواج الضريبي. ومن شأن الأطر الشاملة للجميع القائمة على التعاون أن تكفل مشاركة جميع مناطق الاختصاص ومعاملتها على قدم المساواة. وندعو إلى توخي الاتساق والبعد عن التمييز في إعمال شروط الشفافية والمعايير الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات.

٣٩ - وتشير التقديرات إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة تبلغ عدة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية، وأنها تؤثر تأثيرا ضارا على تمويل التنمية. وينبغي أن تشتمل التدابير التي تتخذ من أجل تعزيز عملية ضبط النظام المالي الرسمي وغير الرسمي وزيادة الرقابة عليه وتحسين درجة شفافيته على خطوات للحد من التدفقات المالية غير المشروعة في جميع البلدان. كذلك فإن تحسين شفافية النظام المالي العالمي يمنع التدفقات المالية غير المشروعة، بما فيها تلك المتجهة إلى المراكز المالية الدولية، ويعزز القدرة على اكتشاف الأنشطة غير المشروعة.

٤٠ - وقد تفاقمت الأزمة الراهنة نظرا لأنه لم يجر منذ البداية تقدير الحجم الكامل للمخاطر المتزايدة في الأسواق المالية وإمكان أن تؤدي تلك المخاطر إلى زعزعة استقرار النظام المالي الدولي والاقتصاد العالمي. ونحن نعترف بضرورة الرقابة المتوازنة والفعالة من جانب صندوق النقد الدولي على المراكز المالية الرئيسية وتدفقات رأس المال الدولية والأسواق المالية. ونرحب في هذا الصدد بقيام المؤسسات الدولية المعنية بتحسين نظم الإنذار المبكر من أجل التنبيه في وقت مبكر بالمخاطر المالية والمخاطر التي تهدد الاقتصاد الكلي، والإجراءات اللازمة للتصدي لها.

٤١ - وقد سلطت الأزمة الجارية الضوء على مدى التكامل القائم بين اقتصاداتنا، وعلى أن سلامتنا الجماعية هي كل لا يتجزأ، وأنه لا يمكن الاستمرار في التركيز بصورة ضيقة على المكاسب القصيرة الأجل. ونحن نؤكد من جديد على مبادئ التنمية المستدامة ونشدد على ضرورة التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن القيم والمبادئ الرئيسية التي من شأنها أن تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة العادلة والمنصفة. ونؤمن بأن المسؤولية الاجتماعية والبيئية الواقعة على عاتق الشركات تندرج ضمن العناصر الهامة التي يقوم عليها هذا التوافق في الآراء. ونعترف في هذا الصدد بأهمية المبادئ العشرة الواردة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين

٤٢ - أعطت هذه الأزمة دفعة جديدة للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين، بما في ذلك المسائل المتصلة، حسب الاقتضاء، بالولاية والنطاق والحوكمة والاستجابة والتوجه الإنمائي. وثمة توافق في الآراء بشأن ضرورة الاستمرار في إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتحديثها، بهدف زيادة تمكينها من التصدي للتحديات المالية والاقتصادية الراهنة ومن تلبية احتياجات الدول الأعضاء، وكذلك بهدف إعدادها بصورة أفضل لتعزيز الأدوار التي تقوم بها حاليا فيما يتعلق بالرصد والرقابة وتقديم المساعدة الفنية والتنسيق، من أجل المعاونة على اتقاء الأزمات المماثلة في المستقبل، وذلك وفقا للولاية المنوطة بكل من هذه المؤسسات.

٤٣ - ونحن نشدد على الحاجة الماسة إلى مواصلة إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز، على أساس التمثيل العادل والمنصف للبلدان النامية، من أجل زيادة مصداقية هذه المؤسسات وإخضاعها للمساءلة. ولا بد أن تعكس تلك الإصلاحات الحقائق الراهنة وأن تعزز من منظور الأسواق الناشئة الدينامية والبلدان النامية، بما فيها أشد البلدان فقرا، ومن صوتها ومشاركتها.

٤٤ - وندعو إلى الإسراع بإتمام عملية إصلاح إدارة البنك الدولي، ووضع خارطة طريق معجلة لمواصلة الإصلاحات المتعلقة بأصوات ومشاركة البلدان النامية، بغية التوصل إلى اتفاق بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٠، استنادا إلى نهج تتجلى فيه ولاية البنك الإنمائية، ومن خلال عملية تشاورية شفافة تضم جميع الأطراف ويشارك فيها جميع أصحاب المصلحة. كذلك ندعو إلى إجراء مشاورات تضم جميع الأطراف بشأن مواصلة الإصلاحات الرامية إلى الارتقاء بقدرة البنك على الاستجابة والتكيف.

٤٥ - ومن الأهمية بمكان أن يكتسب البنك الدولي بعد إصلاحه القدرات الفنية والتسهيلات الائتمانية والموارد المالية اللازمة للمساعدة في الجهود التي تبذلها البلدان النامية بهدف تلبية احتياجاتها الإنمائية العامة، وإكمال تلك الجهود.

٤٦ - ونحن نقر بأهمية تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية، مع مراعاة مصالح جميع بلدانها الأعضاء. ومن المهم أيضا أن تقدم تلك المصارف المساعدة على الأجلين المتوسط والطويل من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية لعملائها. ونعرب عن دعمنا للتدابير الرامية إلى تعزيز القدرة المالية والإقراضية للمصارف الإنمائية الإقليمية. وعلاوة على ذلك، نقر بأهمية المبادرات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى الرامية إلى تعزيز التنمية والتعاون والتضامن فيما بين أعضائها.

٤٧ - ونعترف بأنه لا غنى عن الاضطلاع، على سبيل الأولوية، بإصلاح صندوق النقد الدولي بصورة شاملة وسريعة. ونتطلع إلى الإسراع بخطى هذا التقدم من أجل زيادة مصداقية الصندوق وخضوعه للمساءلة وشرعيته وفعاليته. وننوه بالاتفاق على التعجيل بتنفيذ مجموعة إصلاحات الصندوق المتعلقة بالحصص والأصوات التي اتفق عليها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وندعم بشدة إتمام الاستعراض المقبل لنظام الحصص، الذي ينتظر، وفقا للاتجاهات الحالية، أن يؤدي إلى زيادة نصيب الاقتصادات الدينامية من الحصص، وبخاصة زيادة حصص الأسواق النائية والبلدان النامية ككل، والمقرر أن يكتمل في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الأمر الذي من شأنه أن يعزز شرعية الصندوق وفعاليته.

٤٨ - ونؤكد من جديد ضرورة معالجة الشواغل التي كثيرا ما يجري الإعراب عنها بشأن مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير. ومن ثم، نعرب عن ترحيبنا بالتوسع في عضوية مجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، باعتبار ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، ونشجع الهيئات الرئيسية المسؤولة عن وضع المعايير على القيام على وجه السرعة بإعادة النظر مرة أخرى في عضويتها، مع النهوض في الوقت نفسه بفعاليتها، من أجل تعزيز تمثيل البلدان النامية على النحو المناسب.

٤٩ - ونتفق على أنه ينبغي تعيين رؤساء المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، وكبار مديريها من خلال عملية انتقاء تتسم بالانفتاح والشفافية وتقوم على أساس الجدارة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي والإقليمي.

٥٠ - والواقع أن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يكمل بعضها بعضا مما يجعل من الضروري للغاية تنسيق الإجراءات التي تتخذها. وبالتالي، فنحن نشجع على استمرار وزيادة التعاون والتنسيق والاتساق والمعاملات المتبادلة بين الأمم المتحدة

والمؤسسات المالية الدولية. ونرى في هذا الصدد أن هذا المؤتمر يشكل خطوة هامة تكفل زيادة التعاون.

سبل المضي قدما

٥١ - لقد اجتمعنا معا من أجل تعزيز فهمنا الجماعي للآثار المترتبة على الأزمة والمساهمة في إعداد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على الصعيد العالمي للتصدي لها على نحو يشارك فيه الجميع، ومن خلال العمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

٥٢ - وسوف نجتهد في الجمع بين الإجراءات التي نتخذها على الأجل القصير للتصدي للأثر المباشر للأزمة المالية والاقتصادية، ولا سيما أثرها على أشد البلدان ضعفا، وتلك التي تتخذ على الأجلين المتوسط والبعيد، والتي تستلزم بالضرورة السعي نحو تحقيق التنمية وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي. ونقترح في هذا الصدد اتباع مسار العمل التالي:

(أ) تعزيز قدرة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها، وتحسين الاتساق والتنسيق فيما بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة وتلك التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية؛

(ب) مواصلة تطوير الإجراءات الشاملة التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للأزمة من أجل دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من خلال نهج منسق تتبعه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية على الصعيد القطري. ولا بد أن يظل زمام تلك الإجراءات في يد البلدان المستفيدة، كما يجب في هذا الصدد أن يجري في إطار الإجراءات المذكورة معالجة أوجه الضعف التي تتسبب فيها الأزمة أو تؤدي إلى تفاقمها، ومواصلة تعزيز السيطرة الوطنية على مقاليد الأمور. وينبغي أن يُعتمَد في تلك الإجراءات على الخطوات التي اتخذها بالفعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة على الصعيد القطري. ونحث المجتمع الدولي على كفالة تقديم الدعم الكافي للإجراءات التي يتخذها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للأزمة؛

(ج) تقصي السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية، من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية بالنسبة للهجرة والمهاجرين، مع مراعاة الأعمال والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولجانها الإقليمية، ووكالاتها المتخصصة، وتلك التي تضطلع بها المنظمات الدولية الأخرى، من قبيل المنظمة الدولية للهجرة.

٥٣ - ونطلب إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تستفيد استفادة كاملة من الدور الذي تضطلع به في مجال الدعوة من أجل تعزيز الانتعاش والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما أشدها ضعفا.

٥٤ - وندعو الجمعية العامة إلى إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية لمتابعة المسائل الواردة في هذه الوثيقة الختامية، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في أعماله إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة الرابعة والستين.

٥٥ - ونشجع رئيس الجمعية العامة على إدراج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها على التنمية ضمن المواضيع الرئيسية للمناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

٥٦ - ونطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بما يلي:

(أ) النظر في تعزيز وتحسين الاستجابة المنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ووكالاتها المتخصصة في سياق متابعة وتنفيذ ما جاء في هذه الوثيقة الختامية، من أجل النهوض بالاتساق والتناسق اللازمين لدعم عملية بناء توافق في الآراء بشأن السياسات المتصلة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها على التنمية؛

(ب) تقديم توصيات إلى الجمعية العامة، وفقا لإعلان الدوحة المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق)، بشأن الاضطلاع بعملية حكومية دولية معززة تتسم بمزيد من الفعالية ويشارك فيها جميع الأطراف، بهدف متابعة التمويل الموجه إلى التنمية؛

(ج) النظر في تعزيز الترتيبات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

(د) القيام، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، باستعراض تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة وتلك المؤسسات، مع التركيز بوجه خاص على تحسين التعاضد والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وعلى الفرص المتاحة للمساهمة في تعزيز ولاية كل منها؛

(هـ) النظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وآثارها على التنمية وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة في هذا الشأن. ويمكن لهذا الفريق أن يقدم الخبرات والتحليلات الفنية المستقلة التي من شأنها أن تساهم في توفير أساس يسترشد به

في العمل وصنع القرار السياسي على الصعيد الدولي وتعزيز تبادل الحوار والآراء على نحو بنّاء فيما بين صانعي السياسات والأكاديميين والمؤسسات والمجتمع المدني.

٥٧ - ونطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير بصفة منتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية.

٥٨ - وندعو منظمة العمل الدولية إلى عرض ”الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل“، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي الثامن والتسعون، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية التي تعقد في شهر تموز/يوليه، وهو الميثاق الذي يهدف إلى العمل على تحقيق الانتعاش من الأزمة من خلال توفير فرص عمل كثيفة، بالاستناد إلى برنامج توفير فرص العمل الكريم، وإلى إيجاد نمط من النمو المستدام.

٥٩ - ونشجع الاتحاد البرلماني الدولي على المساهمة في تطوير الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي لمواجهة الأزمة.